التباين المكاني لجريمة السرقة في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

أ.د تحسين جاسم شنان

د. عمار شريف العضماوي

جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

اهتم البحث بدراسة جريمة السرقة كظاهرة اجتماعية والتعرف على أهم الاسباب الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التباين المكاني للجريمة بغية ايجاد مجموعة من المقترحات التي تسهم في معالجة هذه الظاهرة الاجتماعية.

تضمن البحث ثلاثة مباحث اذ تناول المبحث الاول أسباب الجريمة اما المبحث الثاني فتطرق الى التوزيع المكاني لحالات جريمة السرقة في محافظة ذي قار واختتمت الدراسة بالمبحث الثالث وهو الآثار والنتائج والحلول لجريمة السرقة .

اهم النتائج التي توصل اليها البحث كانت ان قضاء الناصرية جاء في المرتبة الأولى وبواقع (٥٠) جريمة، أي بنسبة (٥٦%) من مجموع الجرائم المسجلة في المحافظة لعام ٢٠٢٠ .وان اكثر من ثلاث ارباع جرائم السرقة المسجلة في محافظة ذي قار هي من نصيب الفئات الأمية وشبه الامية (امي–خريج ابتدائية) بنسبة (٢٢,٩%، ٦٢,٢%) على التوالي، في حين توزع الباقي من الجرائم المسجلة على الفئات الأخرى خريجو المتوسطة بنسبة (١١,٤%) وخريجو الاعدادية (٣,١%).

ان المنهج الحديث والمعاصر في ألجغرافية يركز على دراسة وبحث مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية بأبعادها ألاجتماعيه والاقتصادية والسلوكية دون الخروج والعلاقات المكانية، وبذلك أصبح سطح الأرض بما عليه من ظواهر مختلفة مسرحا هاما لعلم ألجغرافية "فالشخصية ألجغرافية تنبع من دراستها لعدد كبير من الملامح والعلاقات المتفردة للمكان.

ان دراسة ألجريمة واسبابها وتحليل العوامل المساعدة على حدوثها من المواضيع الحديثة التي تناولها علم ألجغرافية بحثا وتحليل وتوزيعا، إذ ان ألجريمة تشكل للجغرافي حقول دراسية موضوعية جديرة بالبحث والاهتمام لاسيما فيما يتعلق بخصائص المجرمين والضحايا وتراكيبهم العمرية وكفاءة الخدمات الأمنية وغير ذلك، وهي في هذا المجال تطرح لنا آراء اكاديمية تدخل في سياق الدراسات التطبيقية للمشكلات ألاجتماعيه التي تواجه المجتمعات والشعوب.

مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث الحالية بالسؤال الآتي:

(هل هناك تباين مكاني لجريمة السرقة في محافظة ذي قار خلال عام ٢٠٢٠).

فرضية البحث :

١- للجريمة آثار اجتماعية واقتصادية.

٢- لا يوجد تباين مكاني للجريمة في محافظة ذي قار.

هدف البحث :

يهدف البحث الحالي الوصول الى ايجاد الحلول التي يمكن عن طريقها مكافحة ألجريمة أو الحد منها وتتمثل الأهداف بالآتي الكشف عن اماكن تركز جريمة السرقة حسب الوحدات الادارية في المحافظة ومعاجلتها من قبل الجهات المختصة.

أهمية البحث :

نتيجة لقلة الدراسات ألجغرافية التي تسلط الضوء على موضوع ألجريمة خاصة في محافظة ذي قار، لذا اهتم البحث بدراسة جريمة السرقة كظاهرة اجتماعية والتعرف على أهم الاسباب ألاجتماعيه والاقتصادية المؤثرة في التباين المكاني للجريمة بغية ايجاد المقترحات التي تسهم في معالجة هذه الظاهرة ألاجتماعيه.

منهجية البحث :

اعتمد الباحث في كتابة بحثه على منهجين هما المنهج الوصفي الذي تم من خلاله وصف الظواهر الطبيعية والبشرية التي تؤثر في تباين معدلات ألجريمة في محافظة ذي قار، وثانيهما المنهج التحليلي الذي تمت الافادة منه في تحليل البيانات ذات العلاقة بموضوع البحث واستخدام الطرق الاحصائية ثم عرضها في جداول.

حدود البحث :

١- الحدود المكانية :

تتمثل الحدود المكانية لمنطقة البحث بحدود محافظة ذي قار الإدارية التي تشغل مساحة (١٢٩٠٠) كم٢، جغرافيا تقع جنوبي العراق، اما فلكياً فأنها تقع بين دائرتي عرض (٣٠ ٣٠ – ٠٠ ٣٢ شمالاً) وبين خطي طول (٤٠ ٤٥ – ٥ ٥٧ شرقا)، (خريطة ١). إذ يحدها من الشمال محافظة واسط ومن الشمال الغربي محافظة القادسية ومن الغرب محافظة المثنى ومن الشرق محافظة ميسان ومن الجنوب محافظة البصرة (خريطة ٢) [١].

٢- الحدود الزمانية :

شملت دراسة ظاهرة جريمة السرقة في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠.

خريطة (١)

موقع محافظة ذي قار من العراق

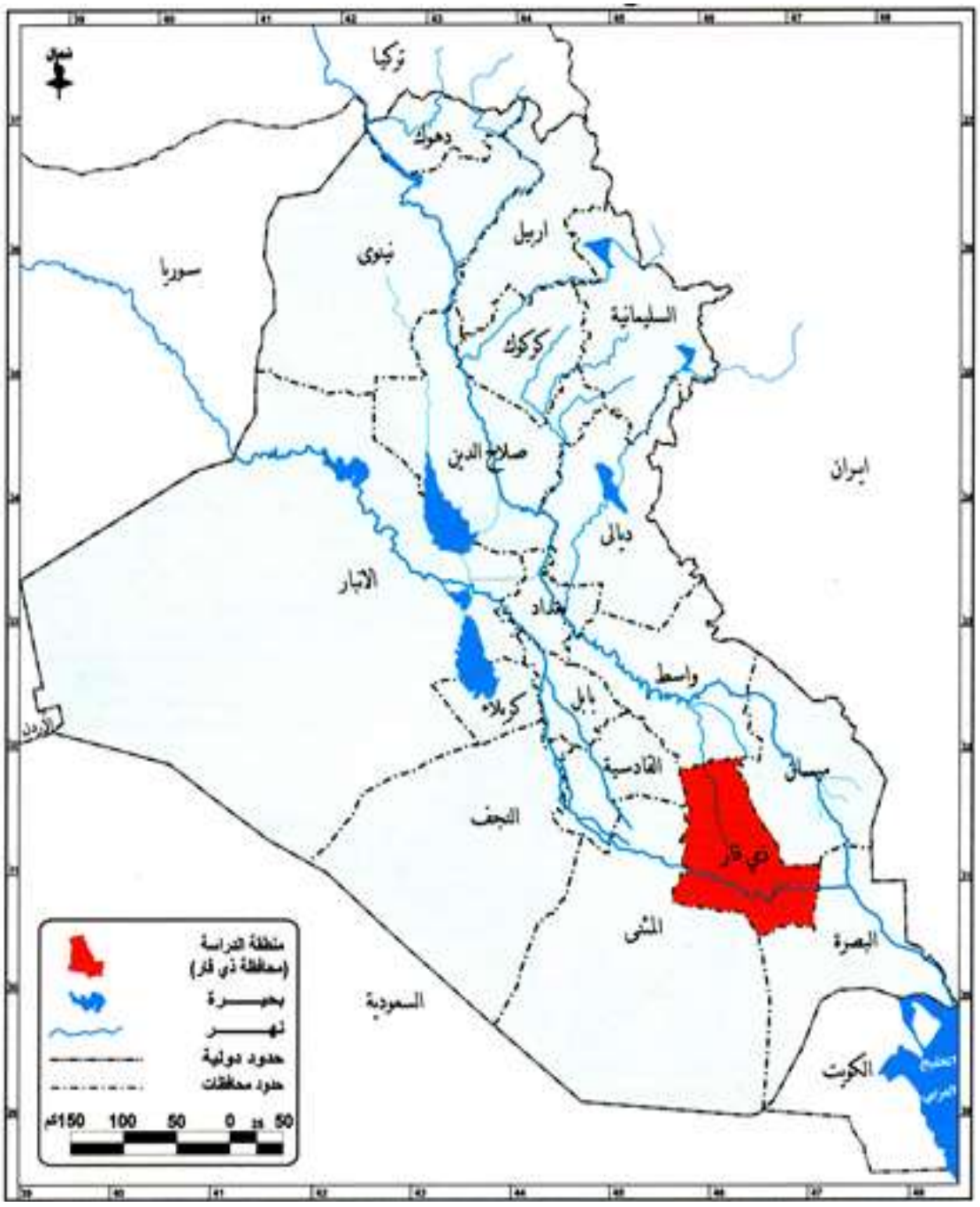

المصدر : عباس هجول كيطان ، التحليل المكاني للخدمات الصحية في محافظة ذي قار ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، ٢٠١٠ ، ص١٠.

خريطة (٢)

تقسيمات الادارية لمحافظة ذي قار

المصدر : عباس هجول كيطان ، التحليل المكاني للخدمات الصحية في محافظة ذي قار ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، ٢٠١٠ ، ص١٠.

المبحث الاول

أسباب ألجريمة

لقد عرفت ألجريمة منذ فجر البشرية ووردت ذكرها في مختلف الأديان والشرائع وأعلن العلماء ظواهرها في مختلف العصور وفي مختلف المجتمعات ودق درست ألجريمة قديماً وحديثاً من زوايا متعددة ومختلفة، حيث تناولتها دراسات متنوعة من الطب والفلسفة وعلم النفس وألجغرافية وغيرها من العلوم وبالتالي تعددت وجهات النظر بشأنها، فمن القائل ان ألجريمة ظاهرة اجتماعية إلى القائل أنها ظاهرة اقتصادية أو ظاهرة نفسية أو وراثية ولكن لم يتكن احد منهم بعد من التدليل على وجهة نظرة واثباتها اثباتاً علمياً صحيحاً يمكن الأخذ به وتطبيقه في الظروف والأحوال الكافية فحير العلماء إذن ليست في الوصول إلى سبب إجرام شخص معين أو سبب ارتكاب واقعة معينة[٢]. انما احتاروا في تعميم اسباب ألجريمة بشكل شامل ينطبق على كافة بني البشر في كل ألجريمة وفسرت السلوكيات الغير مشروعة والتي تتمثل بالجرائم والانحرافات، نظراً لتعقد هذه الظاهرة وتعقد النظم ألاجتماعيه المختلفة ولكن رغم التنوع والاختلاف في بعض الافتراضيات والنظريات الا انها تتفق في خطوطها العامة على بعض الافكار الرئيسة التي تشير إلى البيئة التي تحيط بالفرد، فالبيئة هي المحرك الاساسي للسلوكيات المؤدية للجريمة وتنقسم اسباب ألجريمة إلى عدة اتجاهات رئيسية : منها جغرافية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، عمرانية، سياسية[٣].

١ – اسباب جغرافية:

يعتقد ألجغرافية بوجود ارتباط قوي بين ألجريمة والظروف الطبيعية وألجغرافية المناخية وجميع التغيرات التي تطرأ عليها خلال التوزيعات المتباينة للمناطق ومعدلات ألجريمة، وأهم ما يستدعي الانتباه في هذا الاتجاه أثر درجات الحرارة وحالة الطقس في ارتكاب ألجريمة وانتشارها، فبالنسبة لدرجات الحرارة فقد اشار العلماء ان تقلبات الطقس والمناخ تؤثر في سلوكيات الناس[٤].

أول من اشار إلى هذا الاتجاه الجغرافي هو (مونتسكيو) حيث اشار إلى أنه يوجد علاقة بين العوامل ألجغرافية وألجريمة، حيث ان ارتفاع درجة الحرارة خلال فصل الصيف يؤدي إلى الزيادة من حيوية الجسم ما يجعله اكثر اثارة واندفاعا، وعليه فانه يسهل عليه إلى الاندفاع نحو ارتكاب ألجريمة كما ان انخفاض الضغط الجوي يؤدي إلى زيادة من حيوية الجسم ما يجعله اكثر اثارة واندفاعاً ويسهل عليه الاندفاع نحو ارتكاب ألجريمة[٥].

٢ – اسباب اقتصادية :

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في ارتكاب أية جريمة ولأي مكان، حيث أسس كل من ماركس وانجلز النظرية الاشتراكية في علم الاجرام ولدق اكدت العلاقة بين ظاهرة ألجريمة والاوضاع الاقتصادية السائدة بالمجتمعات، فألجريمة نتاج للظروف الاقتصادية وقد ازدهرت النظرية على يد (بونجية الهولندي) ولقد

اكد على وجود علاقة واسعة بين الظروف الاقتصادية السائدة بالمجتمعات وظاهرة ألجريمة، وان التطور الاقتصادي يصحبه تطور في مجال ألجريمة[٦].

ويعتقد الاقتصاديون أن هنالك علاقة قوية بين تدني مستويات المعيشة والفقر والبطالة والحرمان والمجاعة وبين السلوك الاجرامي من جهة أخرى ويبدو أن فكرة ارجاع ألجريمة للعامل الاقتصادي كعامل اساسي هي قديمة وبدأت تتضح في القرون التاسع عشر والعشرين.

ومن أبرز هؤلاء العلماء (بونجر) حيث اكد أن الفرد من ظروف في كتابة (الاجرام والاوضاع الاقتصادية) ان الإنسان يولد وهو مزود بغرائز اجتماعية غيرية تتأثر بما يتعرض له من ظروف اقتصادية فإذا كانت الظروف الاقتصادية ملائمة زادت من ضبط سلوكه وان كانت العكس اصبح سلوك الفرد منحرفاً مما يدفعه للجريمة[٧].

٣- اسباب اجتماعية :

تتميز النظريات ألاجتماعيه التي حاولت تفسر السلوك الاجرامي والتي تندرج تحت هذا الاتجاه نظرة شولية فهي تنظر إليه في إطار جمعي وليس فردياً ويبحث علماء الاجتماع المهتمين بموضوع الانحراف وألجريمة في العوامل المسؤولة عن وقوع معدلات عالية من ألجريمة بين مجموعات معينة من الناس في مناطق جغرافية دون سواها، وليس معنى هذا بطبيعة المجال ان التفسير الاجتماعي للسلوك الاجرامي لا يأخذ في اعتباره دوافع الفرد في ارتكاب ألجريمة لكنه يبحث عن الدوافع التي تدفع الفرد لارتكاب ألجريمة في الأطر التنظيمية للمجتمع والتي تعتبر اساسية في تشكيل سلوكه خارج الاطار البيولوجي والنفسي على اعتبار ان الجوانب الثلاثة تتفاعل مع بعضها لتفرز في نهاية المطاف سلوكا سويا أو منحرفاً[٨].

ومن هذه النظريات التي تندرج ان سبب هذه الظاهرة هو التفكك الاجتماعي وعدم ترابط المجتمع مع بعضه، ولقد قام سيلين بالمقارنة بين انواع المجتمعات المختلفة فتبين له من خلال دراساته إلى أن المجتمعات البدائية التي يسودها التعاون والانسجام لم يسودها السلوك الاجرامي بعكس ما وجد في المجتمعات المتحضرة لا يوجد ارتباط وانسجام افراد المجتمع مع بعضهم وبالتالي تسود ألجريمة في تلك المجتمعات[٩].

٤- اسباب نفسية :

ان بعض وجهات النظر النفسية التي حاولت تفسير تتفق مع بعضها البعض في تركيبة شخصية الفرد، وهذا يظهر بشكل كبير في عمليات التنشئة ألاجتماعيه والبيئية والطبيعية التي يمر بها الإنسان في مراحل طفولته المبكرة، فالاجرام في علم النفس مصدره القلق والكبت، فالقلق شعور عندما يشتد بالفرد يتطلب تنفيساً ليخفف من مضاعفاته، وما يسببه من مضايقات وهذا ما قد يدفع الافراد لاتخاذ انماط اجرامية[١٠].

ومن اشهر النظريات التي تناولت هذا المفهوم : التحليل النفسي امثال فرويد حيث أن هنالك تفسيرات متعددة في مجال سبب ألجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي حيث بين فرودي ان الشخصية الإنسانية تتألف من ثلاثة مكونات هي (الهو، الانا، والانا العليا) والهو سبب مختلف الصراعات التي يعاني منها الفرد، اعتمدت اراء

هذه المدرسة للنظر على المجرمين من منظور نفسي وذلك من خلال ان السلوك الاجرامي هو نتاج للصراع القائم بين الهو والانا، فاذا نجحت الانا في مساعيها اتزان السلوك وعاش الفرد متكيفاً مع البيئة المحيطة، اما في حالة فشلها فقد ينحرف السلوك ويصبح شاذاً أو اجرامياً[١١].

٥- اسباب عمرانية :

ظهرت مؤخرا العديد الدراسات التي أكدت العلاقة الطردية بين ارتفاع ألجريمة وطبيعة المدينة العمرانية، إذ ان وقوع ألجريمة لها صلة مباشرة بطبيعة الحي أو المنطقة السكنية، وعلى سبيل المثال انخفضت جريمة السرقة في احدى الدول الأجنبية ليلً بسبب طبيعة انارة شوارعها وتصميم وحداتها السكنية، فصلا عن دور المجتمع في مراقبة حالة المنطقة وقدرتهم على تميزي الساكنين ضمن الحي السكني من الغرباء. في حين تعد الإحياء الشعبية غير منظمة عمرانيا لا من حيث انظمة شوارعها أو وحداتها السكنية مرتعا جيدا للجريمة لانخفاض المستوى الثقافي والاقتصادي لساكنيها، اضافة إلى ازدياد كثافتها السكانية فضلا عن مستوى الخدمات المتدني وضيق مساكنها وعدم وجود الفضاءات التي تسمح لإفراد الوحدات السكنية بالتمتع بأوقات الفراغ ولمختلف الأعمار[١٢].

٦- اسباب سياسية :

تعد من أهم الاساب المؤدية إلى ألجريمة نتيجة غياب القانون أو الضعف الذي يحل بالمؤسسات الحكومية وكثيراً ما تحدث ألجريمة في الدول النامية ولاسيما في الدول العربية، ومن جانب آخر تعد ألجريمة التي تحدث لأسباب سياسية انما تكون من خلال الاعتداء على النظام السياسي والرموز السياسية للدولة، والجرائم التي فيها اعتداء على الدستور، وجرائم التحريض والمظاهرات ضد الدولة، وجرائم النشر والصحافة السياسية[١٣].

المبحث الثاني

التوزيع المكاني لحالات جريمة السرقة في محافظة ذي قار

أولاً : التوزيع المكاني لمواقع ألجريمة :

يركز المنهج الجغرافي على الجوانب المكانية لحركة ألجريمة وليس على المجرم فقط من حيث مكان وقوع ألجريمة والخصائص والعلاقات المكانية المختلفة للجريمة، والاختلافات المكانية في توزيع وحجم انماط الجرائم لأن تلك المواضيع اقرب إلى ألجغرافية، فضلاً عن ذلك فالاخيرة تشترك مع العلوم ألاجتماعيه والقانونية في دراسة الابعاد الأخرى للمشكلة، وألجريمة حدث معقدة متعدد الابعاد الاخرى للمشكلة، وألجريمة حدث معقدة متعدد الابعاد والاتجاهات، تحدث عندما تتعارض المصالح الشخصية والقانون العام[١٤].

يتباين التوزيع الجغرافي لأماكن ألجريمة في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠ بين الوحدات الادارية، وتشير بيانات دائرة الاصلاح العراقية – سجن الناصرية الاصلاحي لعام ٢٠٢٠، جدول (١) والشكل (١)، ان قضاء

الناصرية جاء في المرتبة الاولى وبواقع (٥٠) جريمة، أي بنسبة (٥٦%) من مجموع الجرائم البالغ عددها (٨٩) جريمة[١٥]، وان ارتفاعها في قضاء الناصرية يعود إلى تعدد الدوائر والمؤسسات الحكومية فضلا عن تركز السكان فيها حيث يبلغ عدد السكان (٥٦٩٠٠٩) نسمة، أي بنسبة (٢٦,٧%) من مجموع سكان المحافظة البالغ (١,١٣١,٨٠٥) نسمة[١٦].

جدول (١)

جريمة السرقة وتوزيعها الجغرافي في محافظة ذي قار حسب الوحدات الادارية لعام 2020

ت	مكان ألجريمة	عدد الجرائم	النسبة %
١.	الناصرية	٥٠	%٥٥,٦
٢.	الشطرة	١٢	%١٣,٤
٣.	سوق الشيوخ	١١	%١٢,٢
٤.	الفجر	٤	%٤,٥
٥.	الغراف	٣	%٣,٣
٦.	الرفاعي	٣	%٣,٣
٧.	البطحاء	٣	%٣,٣
٨.	الفضلية	٢	%٢ .٢
٩.	سيد دخيل	١	%١,١
١٠.	الإصلاح	١	%١,١
المجموع		٩٠	%١٠٠

المصدر عمل ألباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق، وزارة العدل، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

شكل (١)

جريمة السرقة وتوزيعها الجغرافي حسب الوحدات الادارية في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

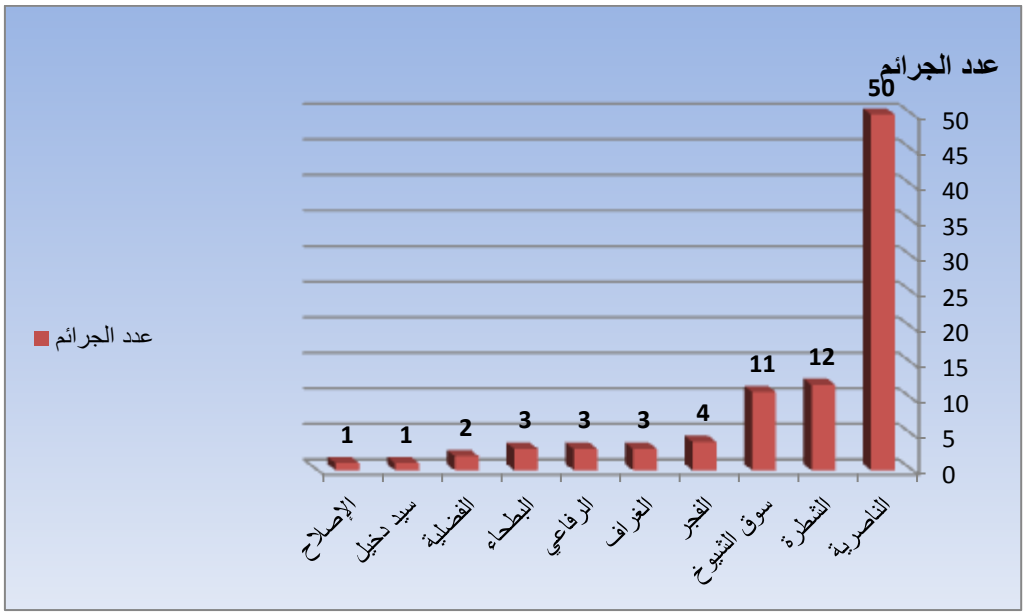

المصدر : جدول (١)

يتضح من خلال الجدول (١) والشكل (١) ان قضاء الناصرية جاء في المرتبة الأولى بعدد جرائم السرقة وبنسبة (٥٥,٥%)، وفي المرتبة الثانية قضاء الشطرة وبنسبة (١٣,٤%) ولأسباب مختلفة ، أما في المرتبة الأخيرة فكان من نصيب (سيد دخيل، الإصلاح) بنسبة كل منهما (١,١%).

اما جدول (٢) فيتضح من خلاله هو والشكل (٢) ان سبب الحاجة جاء في مقدمة الأسباب المؤدية إلى جريمة السرقة وبنسبة (٣٨,٢%)، وفي الحقيقة والواقع الاجتماعي ان سبب الحاجة من الأسباب المهمة لغياب فرص العمل وعدم وجود الوظائف لإصحاب الشهادات (اعدادية ، دبلوم – بكالوريوس – ماجستير).

أما (أصدقاء السوء) فقد جاء بالمرتبة الثانية وبنسبة (٢٣,٥%)، وكان في المرتبة الأخيرة سبب (طلب ديون) والذي جاء بنسبة (١,٤%).

.جدول (٢)

أسباب جريمة السرقة واعدادها في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

ت	سبب ألجريمة	عدد الجرائم	النسبة %
١.	الحاجة	٢٦	%٣٨,٢
٢.	اصدقاء السوء	١٦	%٢٣,٥
٣.	عداوة	٦	%٨,٨
٤.	عاطل عن العمل	٦	%٨,٨
٥.	مخمور	٥	%٧,٤
٦.	فقر	٤	%٥,٩

٧.	ارتكاب	٢	%٣
٨.	العوز	٢	%٣
٩.	طلب ديون	١	%١,٤
المجموع		٦٨	%١٠٠

المصدر عمل ألباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق، وزارة العدل، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

شكل (٢)

أسباب جريمة السرقة واعدادها في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

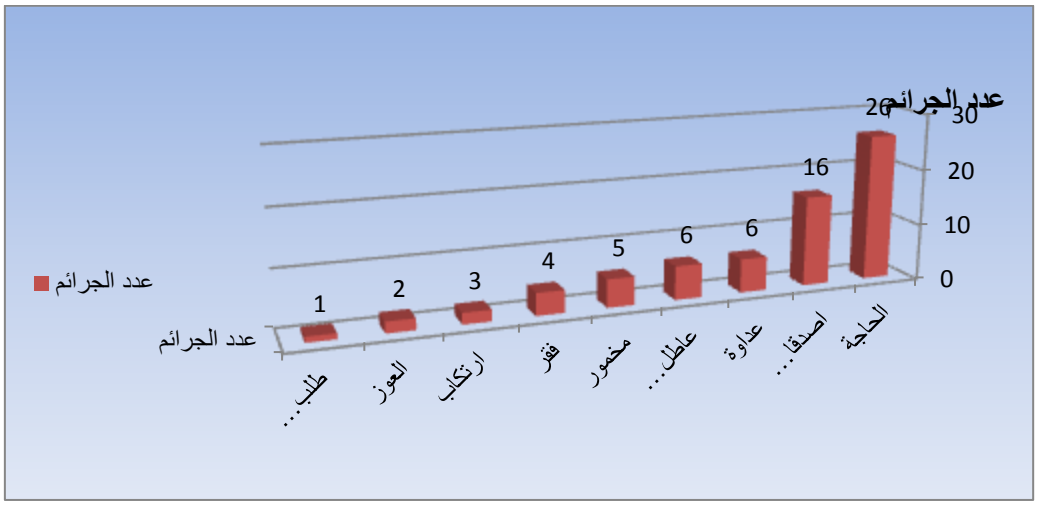

المصدر : جدول (٢)

ثانياً : التوزيع المكاني لسكن المجرمين :

أن جريمة السرقة في محافظة ذي قار هي حضرية أكثر مما هي ريفية، ينظر جدول (٣) والشكل (٣)، ويرجع سبب ذلك لتعقد الحياة في المجتمع الحضري وبساطتها في المجتمع الريفي، إذ إن النشاط الاقتصادي والتجاري يتركز في المدن عنه في الريف فتزداد حجم المعاملات وتتشعب ويصبح معيار النجاح في الحياة ألاجتماعيه هو الحصول على الثروة، مما يدفع ذوي النفوس الضعيفة والتي ينقصها الوازع الديني والاخلاقي إلى الحصول على المال بأي طريق ولو كان غير مشروع، كما أن بعض انواع الجرائم تجد تربتها الخصبة في مجتمع المدينة وأن الظروف لارتكابها تكون مهيئة في المدن اكثر منها في الريف مثال ذلك جرائم سرقة السيارات والتي تجد التربة الخصبة لها في مجتمع المدينة[١٧]، فضلاً عن جريمة النشل التي تكون الظروف المهيئة لها المناطق المزدحمة بالسكان والتي يندر ارتكابها في الريف لقلة اعداد السكان مقارنة بالمدينة، كما ان

المدينة توفر للشخص الذي يرتكب ألجريمة المكان الأفضل ويمكنه من التواري عن الناس اما في الريف فأنه ونظراً لأن المجتمع المحلي يكون صغيراً والناس هناك يعرفون بعضهم البعض فان هذا لا يوفر المكان الأفضل أو الاقامة المناسبة لصاحب الميول الاجرامية، كما إن الهجرة التي تحصل من الريف إلى المدينة سعياً وراء الرزق تؤدي إلى تركز السكان في المدينة وهذا التركيز والزيادة في القادمين من الريف يؤدي في كثير من الحالات إلى ارتكاب ألجريمة نظراً لأن الكثير من القادمين من الريف لا يجدون فرصة العمل التي سعوا اليها وجاءوا من اجلها مما قد يدفعهم إلى ارتكاب جريمة السرقة للحصول على الاحتياجات اللازمة[١٨].

جدول (٣)

التوزيع البيئي العددي والنسبي لجريمة السرقة في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

ت	البيئة	عدد جرائم السرقة	النسبة %
١.	الحضر	٦٥	٧٢
٢.	الريف	٢٥	٢٨
	المجموع	٩٠	%١٠٠

المصدر عمل ألباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق، وزارة العدل، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

شكل (٣)

التوزيع البيئي العددي والنسبي لجريمة السرقة في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

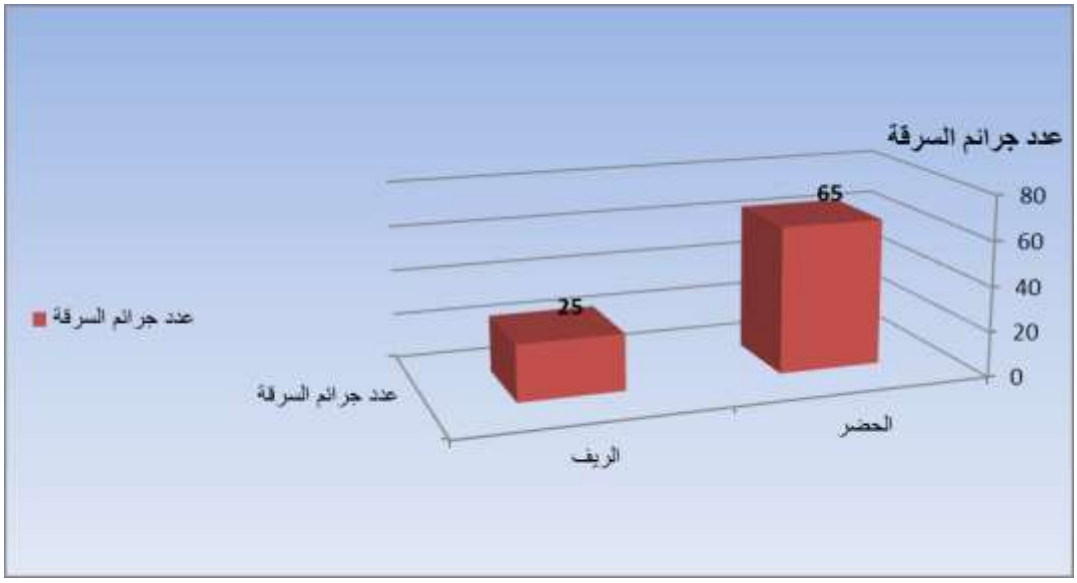

المصدر : جدول (٣)

يتباين سكن مجرمين جريمة السرقة في الوحدات الإدارية لمحافظة ذي قار تبعاً للنشاط الاقتصادي والازدهار العمراني الذي تشهده المنطقة، ومن خلال بيانات جدول (٤) والشكل (٤) نلاحظ أن قضاء الناصرية

جاء في المرتبة الأولى لسكن المجرمين محتلا نسبة (٥٦,٤%)، أما في المرتبة الثانية جاء قضائي الشطرة وسوق الشيوخ لكل منهما (١٤,٥%)، وفي المراتب الأخيرة كان من نصيب لقضية (البطحاء، سيد دخيل، الإصلاح) وبنسبة لكل منهما (١,٥%).

جدول (٤)

التوزيع العددي والنسبي لمجرمي جريمة السرقة حسب الوحدات الادارية في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

الوحدة الادارية	اعداد المجرمين	النسبة %
الناصرية	٣٩	%٥٦,٤
الشطرة	١٠	%١٤,٥
سوق الشيوخ	١٠	%١٤,٥
الغراف	٣	%٤,٣
الفجر	٢	%٢,٩
الفضلية	٢	%٢,٩
البطحاء	١	%١,٥
سدي دخيل	١	%١,٥
الاصلاح	١	%١,٥
المجموع	٦٩	%١٠٠

المصدر عمل ألباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق، وزارة العدل، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

شكل (٤)

التوزيع العددي لمجرمي جريمة السرقة حسب الوحدات الادارية في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

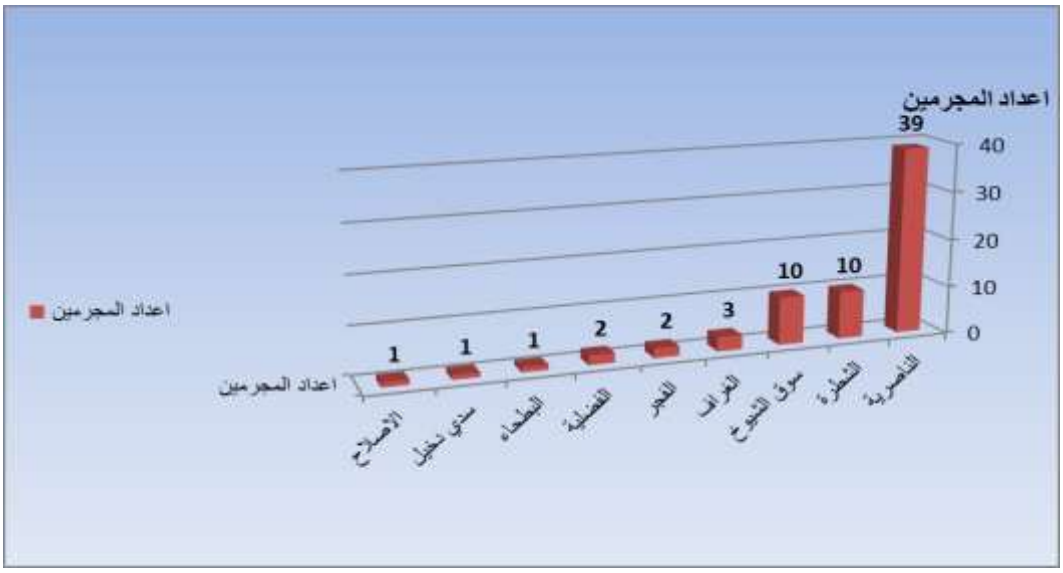

المصدر : جدول (٤)

تصنيف المجرمين حسب الحالة التعليمية :

ان البناء الفكري للإنسان يعد من أصعب المسؤوليات وأهمها لأنه ينقل الإنسان من مرحلة حضارية إلى أخرى وهو مفتاح إحساسه بإنسانيته ووجوده وهو الذي يؤطر ملامح شخصيته ويحدد موقفه من كل يحدث حوله[١٩]، ولا شك أن التعليم يعد أهم ركائز التنمية البشرية وابرز مؤشراتها فضلا عن كونها حجر الأساس لتقدم ورقي الشعوب ويساهم التعليم في تقليل نسب الجرائم بشكل كبير فضلاً عن تأثيره على حجم ألجريمة ونوعها.

يتكون السلم التعليمي في العراق من ثلاث مراحل قبل التعليم الجامعي هي المرحلة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية بنوعيها الاكاديمي والمهني، والدراسة الابتدائية تبدأ من الصف الأول إلى الصف السادس الابتدائي، وتقدم خدماتها للأطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين (٦-١١) سنة،في حين تبدأ الدراسة المتوسطة من الصف الأول المتوسط إلى الصف الثالث المتوسط،

جدول (٥)

التوزيع المكاني مجرمين جريمة السرقة حسب الحالة التعليمية في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

الحالة / الوحدة الادارية	امي	ابتدائية	متوسطة	اعدادية
الناصرية	٧	٢٦	٣	–
سوق الشيوخ	٣	٤	–	١
الشطرة	٢	٤	٢	٠
الغراف	١	١	١	٠
الفجر	–	٢	–	٠

الرفاعي	–	–	–	٠
الفضلية	١	–	–	١
البطحاء	–	–	١	–
سيد دخيل	–	–	–	–
الاصلاح	–	–	–	–
المجموع	١٤	٣٨	٧	٢
النسبة المئوية	%٢٢,٩	%٦١,٣	%١١,٤	%٣,٢

المصدر عمل ألباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق، وزارة العدل، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

وتبدأ من عمر (١٢–١٤) سنة، أما الدراسة الاعدادية فتعد حلقة الوصل بين التعليم الابتدائي والمتوسط من جهة والتعليم الجامعي من جهة أخرى، إذ تبلغ مدة الدراسة فيه (٣) سنوات ويكون عمر الدارسين فيها ما بين (١٥–١٧) سنة[٢٠].

يتضح من خلال الجدول (٥) أن اكثر من ثلاث ارباع جرائم السرقة المسجلة في محافظة ذي قار هي من نصيب للفئات الأمية وشبه الأمية (امي–خريج ابتدائية) بنسبة (٢٢,٩%، ٦٢,٢%) على التوالي، في حين توزيع الباقي من الجرائم المسجلة على الفئات الأخرى خريجو المتوسطة بنسبة (١١,٤%) وخريجوا الاعدادية (٣,٢%).

تصنيف المجرمين بحسب الحالة ألاجتماعيه :

يمكن اعتبار الوضع الاجتماعي لفرد احد اسباب السعادة الفردية ولهذا تتأثر مصلحة أي مجتمع إلى حد بنسب السكان المتزوجين الذين يعيشون في بيت الزوجية وبنسب المنفصلين أو المطلقين أو الارامل وفي الوقت الذي يعد الزواج مصدراً لتكوين الأسر فأن الطلاق والترمل فيعد من الظواهر التي ترتبط بالوفاة، لذا فأن انخفاض معدلات الوفاة يؤدي إلى انخفاض معدلات الترمل[٢١].

ومن خلال الجدول (٦) يتضح ان اكثر من نصف هم من نصيب المتزوجين حيث بلغ عددهم (٢٣) وبنسبة (٥٢,٤%) في حين بلغ عدد المرات (٢١) وبنسبة (٣٤,٤%)، أما (مطلق، أرمل) وباعداد بلغت (٩، ٨) على التوالي وبنسبة (١٤,٧، ١٣,١%) على التوالي.

جدول (٦)

الحالة الزواجية لمجرمي جريمة السرقة حسب الوحدات الادارية في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

الحالة / الوحدة الادارية	اعزب	متزوج	ارمل	مطلق
الناصرية	١٠	١٢	٧	٦
سوق الشيوخ	٣	٤	١	٢
الشطرة	٣	٤	–	–
الغراف	١	١	–	١
الفجر	١	–		–
البطحاء	–	١	–	–
سيد دخيل	–	١	–	–
الاصلاح	١	–	–	–
الفضلية	١	–	–	–
المجموع	٢١	٢	٨	٩
النسبة المئوية	%٣٤,٤	%٥٢,٤	%١٣,١	%١٤,٧

المصدر عمل ألباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق، وزارة العدل، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

المبحث الثالث

الآثار والنتائج والحلول

أولاً : آثار جريمة السرقة :

١ – مشاكل اقتصادية:

للجريمة مشاكل اقتصادية تؤثر في المجتمع ، اذ تعد ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع من المجتمعات، ليس فقط من حيث الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية واقامة النزلاء بها بل كذلك من حيث النفقات والاجهزة والآليات والمختبرات، وألجريمة من جانب آخر تعتبر ذات تكلفة اكثر خطورة على المجتمع إذا ما نظرنا إلى نتائجها السلبية وآثارها المدمرة من النواحي الإنسانية والاقتصادية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

٢- المعيل لأسرة مرتكب جريمة السرقة بعد دخوله السجن :

يقصد بمعيل الأسرة هو من يقومون محل الآباء في واجباتهم اتجاه الأسرة من مأكل ومشرب وتكاليف علاج وغيرها[٢٢]، ومن خلال الجدول (٧) والشكل (٥) يتضح ان ما نسبة (٧,٢%) من أسرة مرتكبي جريمة السرقة لا يوجد لهم معيل، ونسبة (١,٤%) مؤسسات، أما النصيب الاكبر فهو الوالدين والاقارب وبنسبة (٥٩,٤%، ٣١,٨%) على التوالي.

جدول (٧)

المعيل لأسرة مرتكب جريمة السرقة في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

المعيل	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد معيل	٥	%٧,٢
مؤسسات	١	%١,٤
الوالدين	٤١	%٥٩,٤
الاقارب	٢٢	%٣١,٨
المجموع	٦٩	%١٠٠

المصدر عمل ألباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق، وزارة العدل، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

شكل (٥)

المعيل لأسرة مرتكب جريمة السرقة في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠

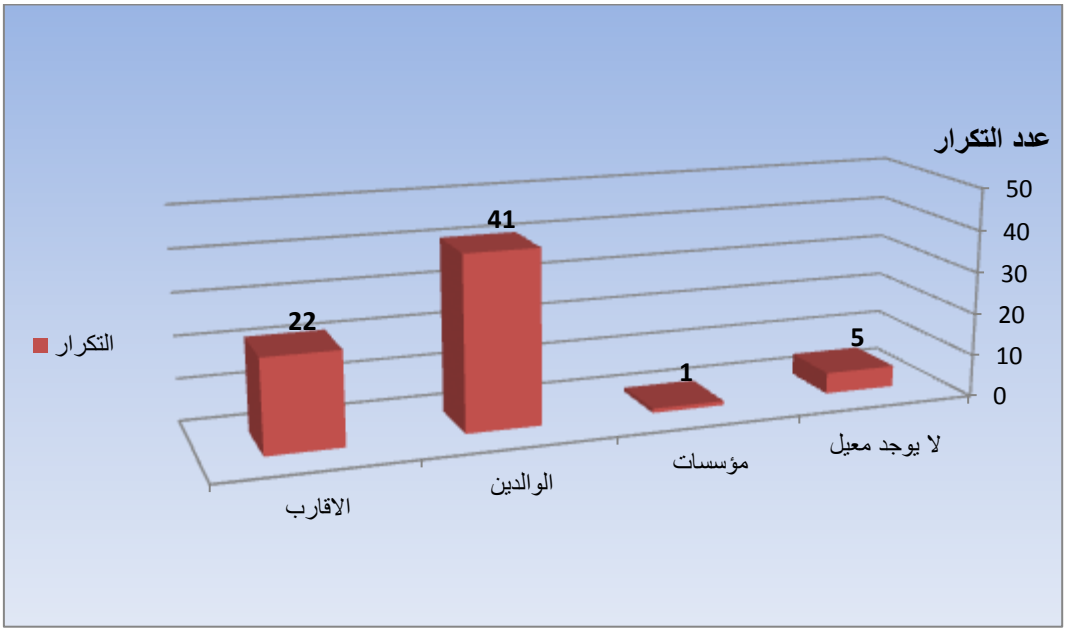

المصدر : جدول (٧)

٣- الآثار ألاجتماعيه :

ان جريمة السرقة خلفت وراءها عائلات ضحايا فدقوا اباؤهم في لحظة واحدة ترتب عليها حرمان هؤلاء الاطفال من مصدر من اهم مصادر الاشباع العاطفي وفقدان سلطة الاشراف عليهم وتوجهيهم وافتقاد المثل الأعلى الذي يمثل قدوة لهم، ومن المؤكد ان التنشئة ألاجتماعيه لهؤلاء الاطفال ستختلف اختلافا جذرياً عن التنشئة ألاجتماعيه الطبيعية لغيرهم من الاطفال[٢٣].

وبشكل عام فإن جرائم السرقة ترتبط بالعديد من الآثار ألاجتماعيه نوجز منها:

أ- طلاق الزوجة بعد ارتكاب مرتكب جريمة السرقة :

ان نسبة (١٨,٧%) من مرتكبي جريمة السرقة طلقوا زوجاتهم بعد ارتكابهم ألجريمة، بينما (٨٢,٢%) لم يطلقوا زوجاتهم[٢٤]، ويرجع السبب بأن المجرمين لم يطلقوا نسائهم لأن جرائم السرقة قد لا يتجاوز فيه الحكم مدة طويلة.

ب- نظرة المجتمع لمرتكب جريمة السرقة :

تبقى نظرة المجتمع لمرتبكي جريمة السرقة نظرة خوف ورعب وبنفس الوقت نظرة عدم الثقة بهم ، اذ يجد مرتكبوا هذه ألجريمة انفسهم بعد الخروج من السجن منبوذين اجتماعيا ، كما يعانون هؤلاء من مشاكل عديدة تتمثل بعدم الحصول على فرصة للعمل او عدم تقبلهم من قبل الاخرين كزوج .

ثانياً : النتائج المترتبة على جريمة السرقة :

١- الكثافة السكانية :

ان الكثافة السكانية هي احد العوامل المثيرة للجدل وذلك لارتباطها بوقوع ألجريمة، وان حالات وقوع ألجريمة تزداد معدلاتها مع ارتفاع الكثافة السكانية لمنطقة ما. ان التباين في الكثافة السكانية لمحافظة ذي قار من اهم المحفزات التي تشجع على ارتكاب جريمة السرقة لاسيما في الاحياء الشعبية أو العشوائية إذ تخلق ارباكاً للسلطات المعنية ومن ثم تقلل من كفاءة السلطات الأمنية للسيطرة على مرتكبيها.

٢- ثقافة المجتمع :

ان الثقافات المجتمع دوراً بارزاً في ارتفاع أو انخفاض حالات ألجريمة لمنطقة ما، إذ أن المجتمع الذي يتمتع بوعي وثقافة عالية وبحس وطني مرتفع تنخفض فيه حالات ألجريمة والعكس صحيح في حالة وجود مجتمع متخلف إذ يسود فيه حالات ألجريمة وتفشي الفساد وغير ذلك.

٣- ترتفع معدلات جريمة السرقة في المراكز الحضرية حيث بلغت نسبتها (٧٢%).

٤- ان السبب الرئيس في ارتفاع جريمة السرقة هي الاوضاع الاقتصادية التي يمر بها سكان محافظة ذي قار والتي كانت تنتج من عدم توفر فرص العمل[٢٥].

ثالثاً : الحلول المقترحة :

١- تحسين الظروف الاقتصادية حيث ان لها تأثير كبير في معدلات ألجريمة.

٢- تحسين البيئة الطبيعية لما لها من ارتباط معدلات ألجريمة.

٣- تطوير الاجهزة الامنية ذات الصلة المجتمع ألجريمة بما يتناسب مع النمو الافقي والرأسي المتسارع المحافظة.

٤- تكليف الدوريات السرية والرسمية وذلك في المناطق المكتظة بالسكان والتي تعاني من تدهور الاوضاع الاقتصادية وألاجتماعيه.

توفير متطلبات سوق العمل من مخرجات التعليم من حيث المؤهل والتخصص والمهارات المطلوبة[٢٦].

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١- عرفت ألجريمة منذ فجر البشرية ووردت ذكرها في مختلف الأديان والشرائع واعلن العلماء ظهورها في مختلف العصور وفي مختلف المجتمعات وقد درست ألجريمة قديماً وحديثاً من زوايا متعددة ومختلفة.

٢- يعتقد الجغرافيون بوجود ارتباط قوي بين ألجريمة والظروف الطبيعية وألجغرافية المناخية وجميع التغيرات التي تطرأ عليها خلال التوزيعات المتباينة للمناطق ومعدلات ألجريمة.

٣- يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في ارتكاب أية جريمة ولأي مكان.

٤- ان سبب هذه الظاهرة هو التفكك الاجتماعي وعدم ترابط المجتمع مع بعضه.

٥- يتباين التوزيع الجغرافي لأماكن ألجريمة في محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٠ بين الوحدات الادارية، ان قضاء الناصرية جاء في المرتبة الأولى وبواقع (٥٠) جريمة، أي بنسبة (٥٥,٥%) من مجموع الجرائم البالغ عددها (٩٠) جريمة .

٦- ان سبب الحاجة جاء في مقدمة الأسباب المؤدية إلى جريمة السرقة في محافظة ذي قار وبنسبة (٢٦%).

٧- يتباين سكن مجرمين جريمة السرقة في الوحدات الادارية لمحافظة ذي قار تبعا للنشاط الاقتصادي والازدهار العمراني الذي تشهده المنطقة، حيث جاء قضاء الناصرية في المرتبة الأولى لسكن المجرمين محتلا نسبة (٥٦,٥%)، أما في المرتبة الثانية جاء قضائي الشطرة وسوق الشيوخ وبنسبة لكل منهما (١٤,٤%)، وفي المراتب الأخيرة كان من نصيب أقضية (البطحاء، سيد دخيل، الإصلاح) وبنسبة لكل منهما (١,٤%).

٨- ان اكثر من ثلاث ارباع جرائم السرقة المسجلة في محافظة ذي قار هي من نصيب الفئات الأمية وشبه الامية (امي-خريج ابتدائية) بنسبة (٢٢,٩%، ٦٢,٢%) على التوالي، في حين توزع الباقي من الجرائم المسجلة على الفئات الأخرى خريجو المتوسطة بنسبة (١١,٤%) وخريجو العدادية (٣,١%).

ثانياً : توصيات :

١- تحسين الظروف الاقتصادية حيث ان لها تأثير كبير في معدلات ألجريمة.

٢- تحسين البيئة الطبيعية لما لها من ارتباط بمعدلات ألجريمة.

٣- العمل على زيادة افراد الأمن وتزامنها مع زيادة اعداد سكان محافظة ذي قارز

٤- الاهتمام بارشاد وتوجيه الابناء والاهتمام بهم منذ طفولتهم لأن التدخل المبكر في توجيه الطفل يساعد على الابتعاد عن السلوك المنحرف.

٥- توفير متطلبات سوق العمل من مخرجات التعليم من حيث المؤهل والتخصص والمهارات المطلوبة.

٦- تخطيط بعض الاحياء ذات الاسكان المتردي والتي تستقطب المجرمين اليها.

الهوامش

(١) رعد زويد خليف الحمداني، الأهمية السياسية لحقول النفط في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص٤.

(٢) وسيم احمد حسن مبارك، جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة دراسة في جغرافية ألجريمة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية الآداب، ٢٠٢٠، ص٣٠.

(٣) ناصر بن متعب محيا، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية وألجريمة، رسالة ماجستير اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣، ص٤.

(٤) طاهر بدوي جابر، الابعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان دراسة في ألجغرافية ألاجتماعيه، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٨، ص٢٩.

(٥) جميل وصفي طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية ألجريمة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٥، ص٢٧.

(٦) عبد الرحمن جري مردان، عباس عبد الحسن كاظم، جريمة السرقة في مدينة البصرة دراسة في ألجغرافية ألاجتماعيه، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد (٤٣)، العدد (٦)، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠، ص٣١٠.

(٧) وسيم احمد حسن مبارك، مصد سابق، ص٣٥.

[٨] حيدر سالم جبر الجبوري، حسين جعاز ناصر الفتلاوي، التوزيع المكاني لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، مجلة البحوث ألجغرافية، المجلد الثالث، العدد الثالث والعشرون، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٥، ص٩١.

[٩] نوري سعدون عبد اللهن العوامل ألاجتماعيه المؤثرة في ارتكاب ألجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل ألاجتماعيه التي تؤدي إلى ارتكاب ألجريمة في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة الانبار، كلية الآداب، ٢٠١١، ص١٣٢-١٣٣.

[١٠] إبراهيم محمد المغازي، الدوافع النفسية وارتكاب الجرائم، قسم علم نفس، كلية التربية بور سعيد، جامعة قناة السويس، بحث منشور على الانترنت.

[١١] عبد الرحمن جري مردان، عباس عبد الحسن كاظم، جريمة السرقة في مدينة البصرة دراسة في ألجغرافية ألاجتماعيه، مصدر سابق، ص٣١٢.

[١٢] رعد ياسين محمد الحسن، تباين النمط العمراني واثره في وقوع جريمة السرقة في مدينة البصرة، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠١، ص٢١.

[١٣] عاتكة البوريني، انواع الجارئم، بحث منشور على الموقع الإلكتروني :
https://mawdoo3.com

[١٤] حسين عليوي ناصر الزيادي، التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١ (دراسة في ألجغرافية ألاجتماعيه)، مجلة الخليج والجزيرة العربية، العدد (٦٥)، ص٧.

[١٥] جمهورية العراق، وزارة العدل، دائرة الاصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

[١٦] رعد زويد خليف الحمداني، الأهمية السياسية لحقول النفط في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص٥٣.

[١٧] عبد الرحمن توفيق احمد، دروس في علم الاجرام (نشأة علم الاجرام وعوامل الاجرام الداخلية والخارجية)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٧.

[١٨] حيدر سالم جبر الجبوري، حسين جعاز ناصر الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٠٢.

[١٩] مضر خليل العمر، اتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي على أبواب القرن الجديد، مجلة البحوث ألجغرافية، العدد الأول، جامعة الكوفة، ٢٠٠١، ص٦٨.

[٢٠] حسين عليوي ناصر الزيادي، مصدر سابق، ص٢٥.

[٢١] فوزي سباونة، جغرافية السكان، ط٢، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧، ص١٤٩.

[٢٢] وسيم احمد حسن مبارك، جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة "دراسة في جغرافية ألجريمة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، ٢٠٢٠، ص١٠٤.

[٢٣] وسيم احمد حسن مبارك، مصدر سابق، ص١٠٥.

[٢٤] جمهورية العراق، وزارة العدل، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

[٢٥] وسيم احمد حسن مبارك، مصدر سابق، ص١١٥.

[٢٦] عبد الرحمن جري مردان، عباس عبد الحسن كاظم، المصدر السابق، ص٣١٨-٣١٩.

المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم :

ثانياً : الكتب :

١- احمد، عبد الرحمن توفيق احمد، دروس في علم الاجرام (نشأة علم الاجرام وعوامل الاجرام الداخلية والخارجية)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٢- بشير، مازن بشير، مبادئ علم الاجرام، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٩.

٣- الجميلي، فتحية عبد الغني، ألجريمة والمجتمع ومرتكب ألجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠١.

ثالثاً : الرسائل والإطاريح :

١- جابر، طاهر بدوي، الابعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان دراسة في ألجغرافية ألاجتماعيه، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٨.

٢- الحمداني، رعد زويد خليف، الأهمية السياسية لحقول النفط في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.

٣- الحسن، رعد ياسين محمد، تباين النمط العمراني وأثره في وقوع جريمة السرقة في مدينة البصرة، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠١.

٤- طوطح، جميل وصفي، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية ألجريمة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٥.

٥- محيا، ناصر بن متعب، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية وألجريمة، رسالة ماجستير، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣.

٦- بارك، وسيم احمد حسن، جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة دراسة في جغرافية ألجريمة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية الآداب، ٢٠٢٠.

رابعاً : البحوث والدوريات :

١- الجبوري، حيدر سالم جبر، حسين جعاز ناصر الفتلاوي، التوزيع المكاني لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، مجلة البحوث ألجغرافية، المجلد الثالث، العدد الثالث والعشرون، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٥.

٢- الزيادي، حسين عليوي ناصر، التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١ (دراسة في ألجغرافية ألاجتماعيه)، مجلة الخليج والجزيرة العربية، العدد (٦٥)، ٢٠١١.

٣- سهاونة، فوزي، جغرافية السكان، ط٢، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧.

٤- العمر، مضر خليل، اتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي على أبواب القرن الجديد، مجلة البحوث ألجغرافية، العدد الأول، جامعة الكوفة، ٢٠٠١.

٥- عبد الله، نوري سعدون، العوامل ألاجتماعيه المؤثرة في ارتكاب ألجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل ألاجتماعيه التي تؤدي إلى ارتكاب ألجريمة في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد الأولن جامعة الانبار، كلية الآداب، ٢٠١١.

٦- مردان، عبد الرحمن جري، عباس عبد الحسن كاظم، جريمة السرقة في مدينة البصرة دراسة في ألجغرافية ألاجتماعيه، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد (٤٢)، العدد (٦)، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠.

خامساً : الانترنت :

١- عاتكة البوريني، أنواع الجرائم، بحث منشور على الموقع الإلكتروني :
https://mawdoo3.com

Spatial disparity Theft crime in the city of Nasiriyah for 2020

Prof.Dr.Tahseen.j.Shanan dr.Ammar.Sh.AlAdmawi
Department of Geography , College of Education for Human Sciences, University of Thi-Qar

Summary

The study deals with studying the crime of theft as a social phenomenon and identifying the most important social and economic causes that affect the spatial variation of the crime in order to find a set of proposals that contribute to addressing this social phenomenon.

The research included three themes as the first theme addressed the causes of crime while the second theme addressed the spatial distribution of theft crime cases in Dhi Qar Governorate. The study concluded with the third theme, which is the effects, results and solutions to the crime of robbery.

The most important findings of the research were that the Nasiriyah district ranked first with (50) crimes, that is, (56%) of the total crimes registered in the governorate for the year 2020. And that more than three quarters of of the robbery crimes recorded in Dhi Qar Governorate are among illiterate and semi-literate (illiterate - primary school graduates) groups with a rate of (22.9%, 62.2%), respectively, while the rest of the registered crimes were distributed among other groups, high school graduates with a rate of (11.4%) and high school graduates (3.1%).